ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

سوريا عند مفترق طرق:
نحو مرحلةٍ انتقالية مستقرّة

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/TP.2/Policy brief.1

©REUTERS/Rodi Said

مقدمة

في أعقاب انهيار نظام الأسد، تُفتح أمام الجمهورية العربية السورية آفاقٌ واسعة ترافقها تحدياتٌ جمّة. وتقف الجمهورية العربية السورية وسط منعطفٍ محوريّ بعد أكثر من عقدٍ من الصراع الذي سحق اقتصاد البلد، ودمّر النسيج الاجتماعي وهياكل الحكم. ومع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 64 في المائة منذ عام 2011 ووصول مستويات الفقر المدقع في عام 2024 إلى 40.4 في المائة، يواجه البلد تحديات هائلة. يستعرض موجز السياسات هذا[1] المسارات المحتملة للبلد، ويصف الوضع الراهن، ويطرح ثلاثة سيناريوهات مختلفة للتعافي. ثم يقدّم اقتراحاتٍ لتدابير سياسية قد تساعد في تحقيق الاستقرار في الجمهورية العربية السورية وتعزيز التعافي والاستقرار الإقليمي. وستترتّب عن القرارات المتّخذة في هذه الفترة الانتقالية تداعياتٌ بعيدة المدى على الجمهورية العربية السورية والمنطقة الأوسع، ممّا يجعل استراتيجية التعافي المنسّقة والشاملة أمراً ضرورياً.

الشكل 1. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجمهورية العربية السورية، 2010-2024 (بالنسبة المئوية في السنة)

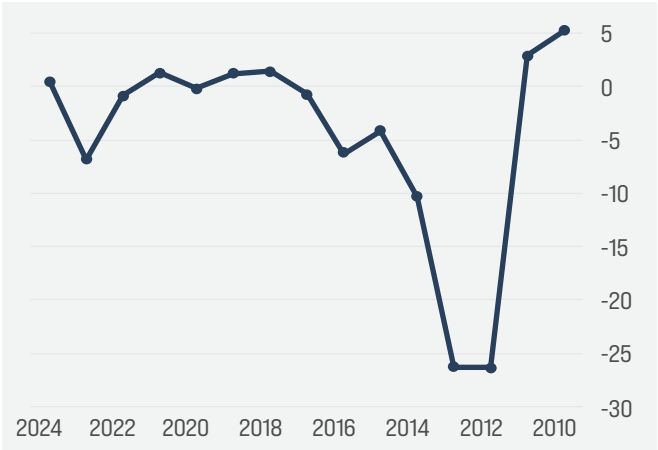

المصدر: توقّعات الإسكوا بناءً على نموذج التوقّعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.
ملاحظة: القيمة لعام 2023 هي تقدير، والقيمة لعام 2024 هي توقّع.

1. ترتكز هذه الوثيقة على نسخة أطول شارك في إعدادها كلٌّ من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الرسائل الرئيسية

الانهيار الاقتصادي:

تراجع الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية بنسبة 64 في المائة منذ بداية الحرب في عام 2011. وفقدت الليرة السورية نحو ثلثَي قيمتها مقابل الدولار في عام 2023 فقط، ممّا دفع بالتضخّم الاستهلاكي إلى ما يُقدّر بنسبة 40.2 في المائة في عام 2024. كذلك، تبدّلت ديناميكيات التجارة، فهيمنت السلع الأساسية كالمنتجات الغذائية على الصادرات، بينما تراجعت التجارة في القطاعات الصناعية. وبالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب، انخفضت الصادرات والواردات بنسبتَي 84 و70 في المائة على التوالي.

الأزمة الإنسانية:

يحتاج أكثر من 16.7 مليون سوري إلى المساعدات، إذ يؤثّر انعدام الأمن الغذائي على أكثر من نصف السكان (أي نحو 7 ملايين شخص) من النازحين داخلياً. ويُعَدُّ سوء التغذية المزمن وانهيار أنظمة الرعاية الصحية دليلاً آخر على عمق الأزمة التي تواجه البلد.

مسارات التعافي:

يستلزم تحقيق التعافي المستدام تعاوناً دولياً وثيقاً، وإصلاحات في مجال الحكم، وإنعاشاً اقتصادياً شاملاً، ودعماً دولياً متيناً. وينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والطاقة، من أجل إعادة البناء. والجهود المبذولة لإعادة بناء الثقة وتعزيز المصالحة المجتمعية هي ضرورية أيضاً.

الأثر الإقليمي:

لا شكّ في أنّ تحقيق الاستقرار في الجمهورية العربية السورية يعود بالنفع على البلدان المجاورة. ومن شأن ذلك أن يزيد من إمكانات التجارة ويقلّل من الضغوط الناجمة عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. في المقابل، فإنّ استمرار حالة عدم الاستقرار قد يؤدي إلى تفاقم مشاكل مثل التجارة غير المشروعة، فضلاً عن تزايد مخاطر الأمن الإقليمي. ويمكن أن يكون لإعادة فتح الحدود وبناء ممرّاتٍ للنقل آثار إيجابية فورية على التجارة والناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للأردن ولبنان مجتمعَين بقيمة إجمالية قدرها 0.6 مليار دولار أمريكي في عام 2025 و1.8 مليار دولار في عام 2026، نتيجةً للمكاسب الناتجة عن التجارة في إطار هذا السيناريو.

والدعم الإقليمي والدولي هو عاملٌ أساسيٌّ لتحقيق التعافي على المدى البعيد. وتؤدي الجهات الإقليمية الفاعلة دوراً حاسماً في دعم انتقال البلد، بسُبُلٍ تتجاوز التعاون الاقتصادي والدعم المالي. ويتوقف الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية السورية والمنطقة الأوسع على دعم الجهات الإقليمية الفاعلة للحوار الشامل داخل الجمهورية العربية السورية. ويمكن لمثل هذه الجهود أن تقوّي الروابط السياسية، وتعزّز التعاون الاقتصادي والمرونة الجماعية، بما يتماشى مع التطلّعات الإقليمية الأوسع للسلام والاستقرار.

©stock.adobe.com/ John Wreford

الشكل 2. مجموع السكان في الجمهورية العربية السورية، 2024-2030 (بالآلاف)

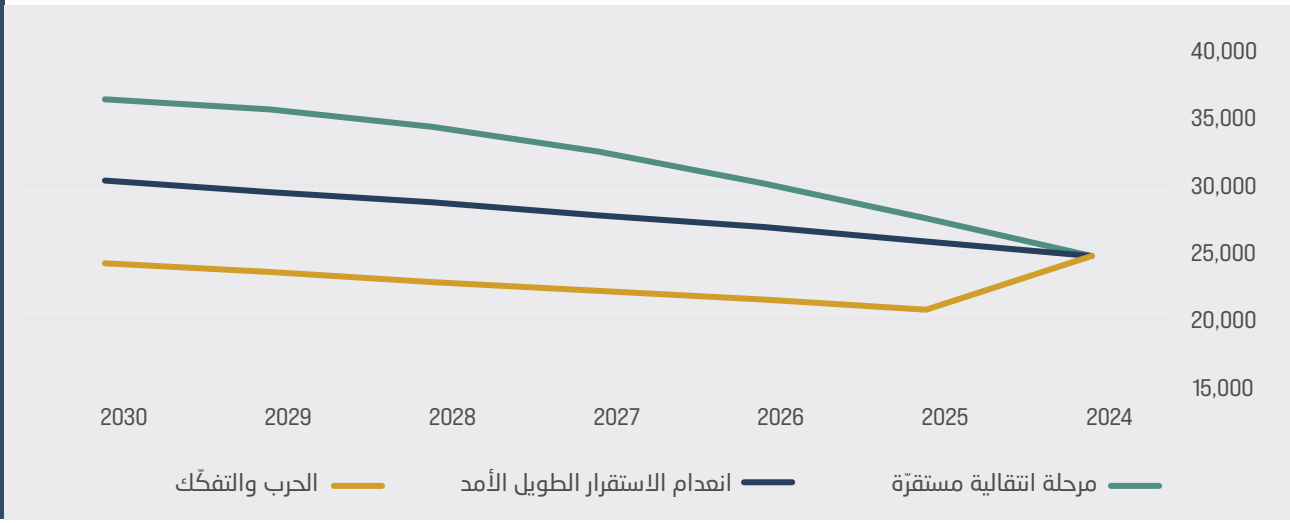

المصدر: الإسكوا.

سيناريوهات لمستقبل الجمهورية العربية السورية

يحدّد التقرير ثلاثة سيناريوهات مختلفة للتنمية المستقبلية في الجمهورية العربية السورية:

1. مرحلة انتقالية مستقرّة

- **الحوكمة:**
في هذا السيناريو، يتمّ إنشاء آليات للحوكمة الشاملة والعدالة الانتقالية ذات المصداقية. وتعزّز المؤسسات القويّة ثقة الجمهور كما تحسّن تقديم الخدمات.

- **النمو الاقتصادي:**
يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي المتوقّع في إطار هذا السيناريو 13.36 في المائة بين عامَي 2024 و2030، مدفوعاً بالمساعدات الدولية والإصلاحات الاقتصادية.

- **الحدّ من الفقر:**
من المتوقّع أن ينخفض الفقر المدقع من 50 في المائة في عام 2024 إلى 36 في المائة بحلول عام 2030 في ظلّ هذا السيناريو. وتركّز التدخلات المحدّدة الأهداف على المجتمعات الضعيفة بصورة خاصة.

- **البنية التحتية:**
تعزّز جهود إعادة الإعمار استحداث فرص العمل وإصلاح البنية التحتية والتماسك الاجتماعي. وتؤدي عودة اللاجئين وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية إلى التعافي.

الشكل 3. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي، 2025-2030

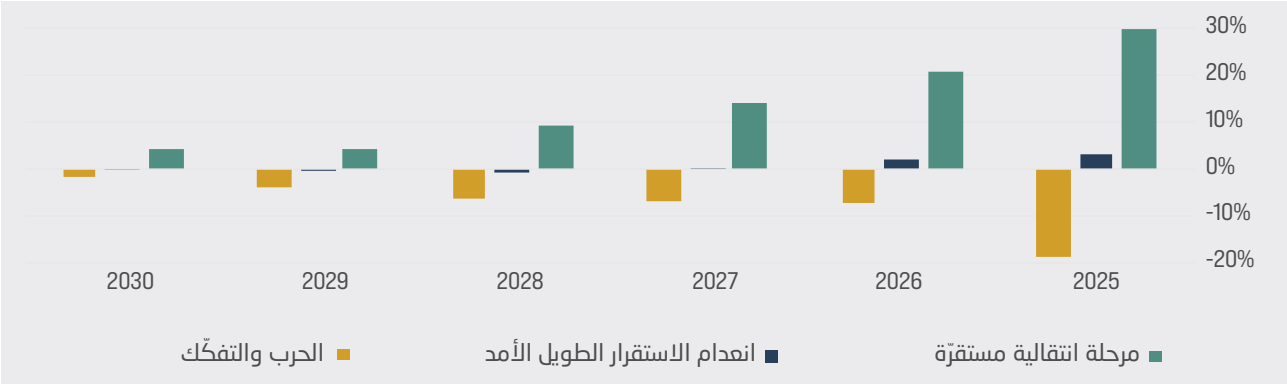

المصدر: الإسكوا ونموذج التوقّعات الاقتصادية العالمية.

2. انعدام الاستقرار الطويل الأمد

- **الركود:**
في ظلّ هذا السيناريو، يؤدي الجمود السياسي إلى شللٍ في البلد، وتستمرّ أعمال العنف المتفرّقة. ويضيّق هذا الواقع نطاق الانتعاش الاقتصادي كما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية.

- **الأداء الاقتصادي:**
لا يتعدّى نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي نسبة 3 في المائة في هذا السيناريو، ممّا يعكس محدودية الاستثمار واستمرار الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

- **الاعتماد على المساعدات الإنسانية:**
يستمرّ الاعتماد على المساعدات، فيعود اللاجئون والنازحون داخلياً بأعدادٍ محدودة. وتزيد التوترات الإقليمية من زعزعة التقدّم.

3. الحرب والتفكّك

- **الانهيار الاقتصادي:**
في ظلّ هذا السيناريو، يتفاقم انكماش الناتج المحلي الإجمالي الذي يسجّل تراجعاً سنوياً حتى عام 2030 بمعدّل 7.68 في المائة. ويعرقل تدمير البنية التحتية عملية التعافي.

- **الأزمة الإنسانية:**
يؤدي العنف الواسع النطاق إلى تفاقم النزوح والفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع ما يترتّب عن ذلك من عواقب وخيمة على التماسك المجتمعي.

- **التداعيات الإقليمية:**
تؤدي زيادة التجارة غير المشروعة وانعدام الأمن إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة، ممّا يفاقم أزمة اللاجئين والضغط الاقتصادي. وتصبح الجمهورية العربية السورية المتفكّكة بؤرةً للجريمة العابرة للحدود.

الشكل 4. الفقر دون عتبة 2.15 دولار يومياً في الجمهورية العربية السورية في السيناريوهات الثلاثة، 2011-2030

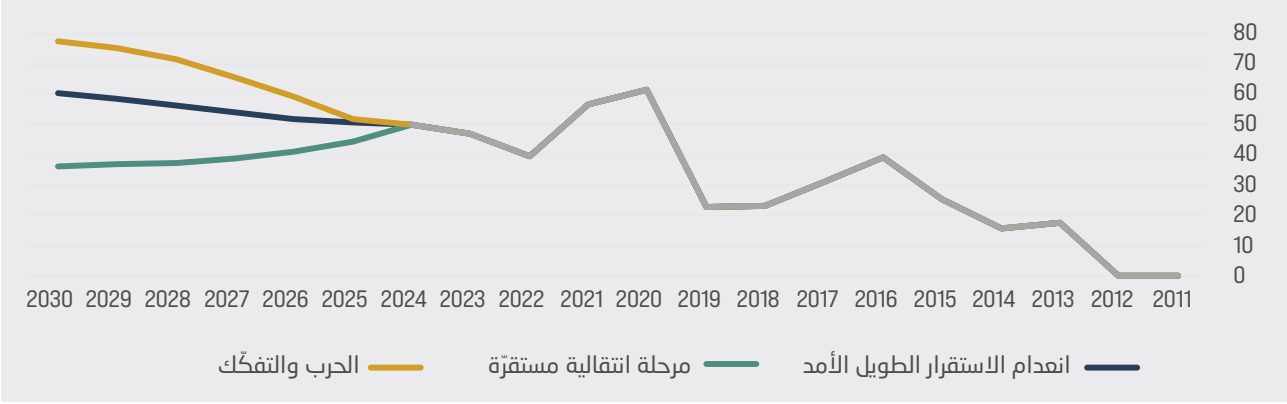

المصدر: الإسكوا.

التوقّعات والآثار الإقليمية

1.الانتعاش الاقتصادي

- يمكن أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 80 في المائة من مستويات عام 2010 بحلول عام 2030 في ظل سيناريو "المرحلة الانتقالية المستقرّة"، ممّا يتطلّب ست سنوات إضافية من النمو المطّرد بنسبة 5 في المائة للعودة إلى مستويات ما قبل الحرب. ويتوقف النمو المتسارع على الدعم الدولي الفعّال والإصلاحات المحلية.
- يتطلب تحقيق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 5,000 دولار بحلول عام 2035 نمواً سنوياً استثنائياً بنسبة 20 في المائة، مما يُظْهِرُ الحجم الهائل للتعافي المطلوب.

2.السكان والعمالة

الشكل 5. الاستهلاك الحقيقي للفرد، 2024-2030 (آلاف الدولارات)

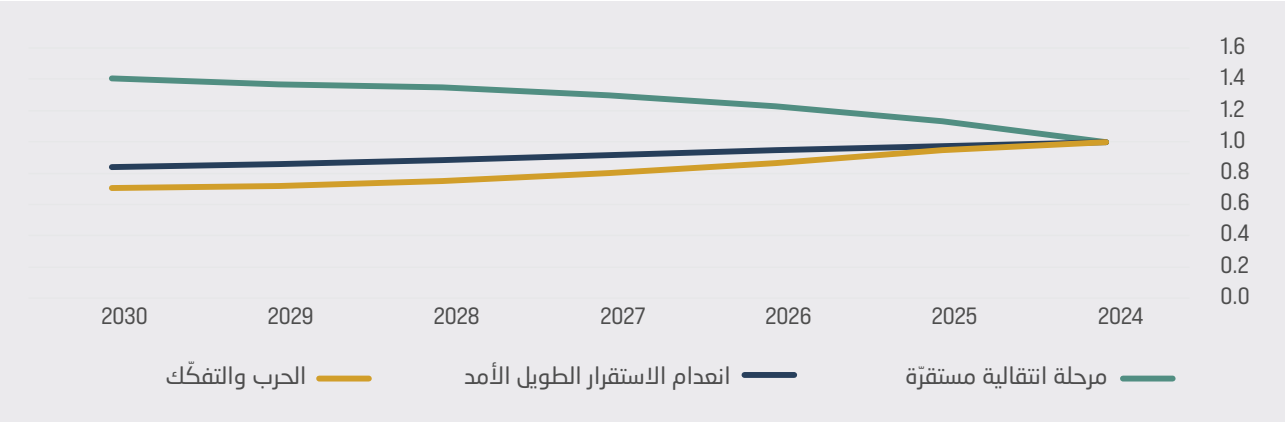

المصدر: الإسكوا.

- تُعَدُّ عودة اللاجئين ومشاركتهم في سوق العمل أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التعافي. وقد يزداد حجم السكان بدرجةٍ كبيرة في ظلّ سيناريو "المرحلة الانتقالية المستقرّة"، ممّا يدعم الانتعاش الاقتصادي. ويمكن للبرامج الموجّهة إلى السكان النازحين أن تخفّف من الآثار الديمغرافية الطويلة الأجل.
- ومن شأن استعادة رأس المال البشري، لا سيّما عن طريق التعليم والتدريب المهني، أن تدعم النمو على المدى البعيد وتضمن التعافي الشامل.

3.الفوائد الإقليمية

- من المتوقع أن يؤدي سيناريو "المرحلة الانتقالية المستقرّة" إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ولبنان المجاورَين بمقدار 0.6 مليار دولار في عام 2025 و1.8 مليار دولار في عام 2026. ويوفّر تعزيزُ الممرّات التجارية وخفضُ ضغوط اللاجئين حوافزَ إضافية للتعاون الإقليمي.

- يمكن للتعاون عبر الحدود أن يخفّف من المخاطر الأمنية ويعزّز المرونة الاقتصادية في الدول المجاورة. ومن شأن تعزيز الاستقرار في الجمهورية العربية السورية أن يقلّل الضغط على النُّظُم الإنسانية الدولية.

الشكل 6. الآثار على التجارة مع البلدان المجاورة (تغيُّر النسبة المئوية مقارنةً بسيناريو خط الأساس)

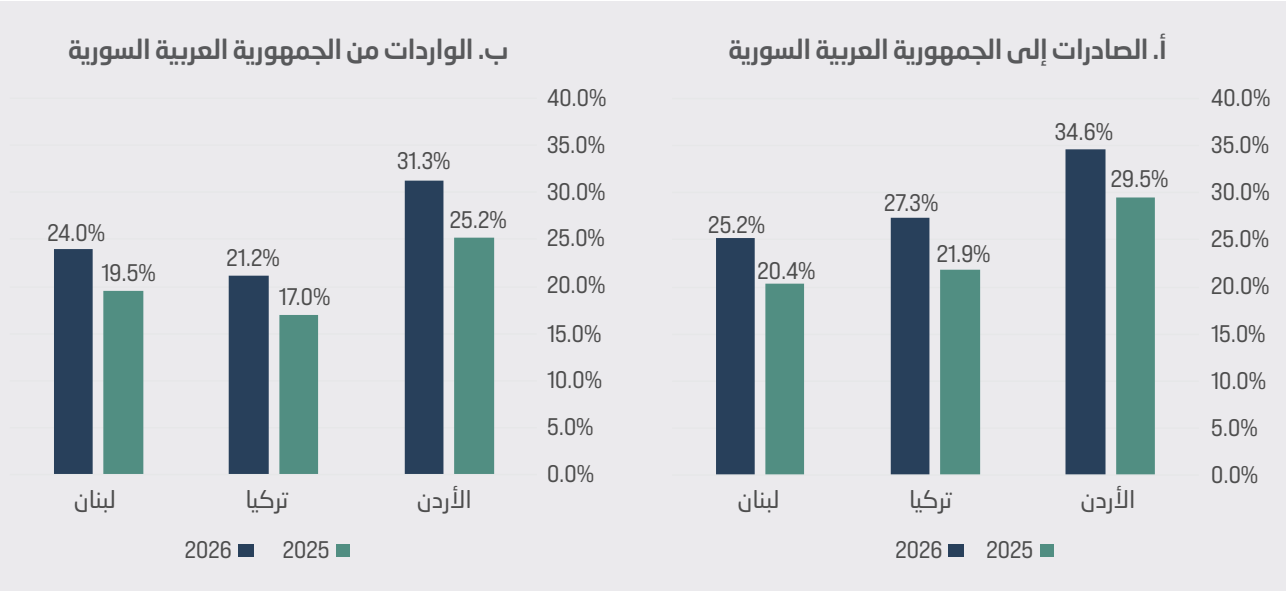

المصدر: تقديرات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة.

إطار التعافي

لتوفير أفضل الظروف الممكنة لتعافي الجمهورية العربية السورية، يجب إيلاء الاهتمام لثلاثة مجالات هي: إنعاش الاقتصاد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. ويجب أن تُستكمل الجهود المبذولة في هذه المجالات بدعمٍ إقليمي ودولي وثيق لضمان إحراز تقدّم شامل ومستدام. وتلبي هذه الركائز معاً الاحتياجات الفورية وترسي في الوقت نفسه الأساس للاستقرار والتنمية على المدى البعيد.

1. الانتعاش الاقتصادي

يتطلب تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية سياسات فورية ومتوسطة الأجل لتلبية الاحتياجات الملحّة وإرساء أسسٍ للتنمية المستدامة:

(أ) التدابير الفورية

- **إعادة تأهيل البنية التحتية:** يجب إعطاء الأولوية لإعادة البنية التحتية للمياه والكهرباء والمساكن إلى الخدمة لتلبية الاحتياجات الملحّة وتحسين نوعية حياة السكان السوريين. ويمكن أن يساعد الاستقرار الفوري لشبكات النقل في تحفيز عملية إنعاش التجارة والتنقُّل.

- **الأمن الغذائي:**
يجب إنعاش الزراعة عن طريق توزيع البذور وإصلاح أنظمة الريّ وتقديم المساعدة الفنية. وينبغي القيام بتدخلاتٍ فورية للتخفيف من حدّة الأزمات الغذائية وتحقيق استقرار سُبُل العيش في المناطق الريفية.

- **برامج التوظيف الطارئة لاستحداث فرص العمل:**
ينبغي إعداد برامج الأعمال العامة لتوفير فرص العمل وتعزيز الاندماج الاجتماعي، لا سيّما للنازحين والمقاتلين المسرَّحين. ويمكن لبرامج التوظيف الطارئة أن تقلّل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

(ب) السياسات المتوسطة الأجل

- **إنعاش الصناعة:**
يجب إعطاء الأولوية لإعادة بناء المناطق الصناعية في حلب وحمص. وينبغي أيضاً تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمساعدة في التحسينات التكنولوجية، ممّا يعزّز القدرة الإنتاجية والتنافسية. وتؤدي استعادة مراكز التصنيع إلى تسريع وتيرة التنوّع.

- **البنية التحتية لقطاع الطاقة:**
يتعيّن استرجاع عمليات استخراج النفط والغاز والتعدين، ولكن يجب أيضاً تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجدّدة من أجل إضفاء التنويع على قطاع الطاقة. فاستراتيجية الطاقة المتوازنة تقلّل من مَواطن الضعف وتجذب الاستثمارات.

- **تنمية رأس المال البشري:**
يجب أن تتلقى الأنظمة التعليمية والمهنية الدعم للسماح لها باستئناف العمل وإعادة بناء قوى عاملة ماهرة. وينبغي وضع برامج موجّهة لدعم عودة المهاجرين المهرة، والتصدّي للنقص الحادّ في اليد العاملة.

2. مؤسسات الدولة والحكم

يجب إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحديثها لضمان الحكم الرشيد والاستقرار على المدى البعيد:

- **الإصلاحات المؤسسية:**
يجب وضع تدابير لمكافحة الفساد وآليات للحكم الشفاف في سبيل استعادة ثقة الجمهور.

- **بناء القدرات:**
يجب تدريب موظفي الخدمة المدنية وتجهيزهم بما يلزم لتقديم خدمات فعّالة، لا سيّما في مجالَي التعليم والرعاية الصحية.

- **تحقيق اللامركزية:**
يجب تعزيز أُطُر الحكم التشاركي لتهيئة السلطات والمجتمعات المحلية، وتمكينها من مواجهة التحديات المحلية بفعالية.

- **بناء إطار حكم شامل وموثوق:**
يتعيّن على الجمهورية العربية السورية إنشاء إطار حكم يتمّ فيه تمثيل كافة الفئات من أجل تعزيز الوحدة وتقوية شرعية الدولة. وينطوي ذلك على خارطة طريق واضحة للإصلاحات التي تعطي الأولوية لسيادة القانون، والمساءلة المؤسسية، والمشاركة السياسية الشاملة، والعدالة الانتقالية، والدستور المراعي للتنوّع، والحماية القوية لحقوق الإنسان.

3. المصالحة والتماسك الاجتماعي

يُعَدُّ تعزيز الروابط المجتمعية وتعميق الثقة أمرين أساسيين من أجل تحقيق سلام مستدام:

- **آليات العدالة الانتقالية:**
  يجب إنشاء عمليات ذات مصداقية لمعالجة المظالم السابقة وتعزيز المساءلة.
- **مبادرات الحوار المجتمعي:**
  يجب تشجيع الحوار بين المجموعات المتنوّعة لإعادة بناء الثقة والوئام الاجتماعي.
- **دعم الفئات الضعيفة:**
  يجب إعطاء الأولوية للتدخّلات المقدّمة للنازحين واللاجئين والمجتمعات المهمّشة من أجل تعزيز الشمولية والإنصاف.

4. الدعم الإقليمي والعالمي

يعتمد نجاح مسار التعافي إلى حدٍّ بعيدٍ على الدعم الإقليمي والدولي المنسّق:

- **المساعدات والاستثمارات الدولية:**
  ثمّة حاجة إلى تمويلٍ من المانحين واستثمار أجنبي لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية على نطاقٍ واسع. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لجذب هذا التمويل.
- **التعاون الإقليمي:**
  يجب تعزيز الشراكات مع البلدان المجاورة لإعادة بناء الممرّات التجارية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، ومعالجة المخاوف الأمنية المشتركة.
- **الالتزام المتعدِّد الأطراف:**
  ينبغي التماس الدعم من المنظمات العالمية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، لضمان استراتيجيات التعافي المتّسقة والالتزام الطويل الأجل.

خلاصة

تتوقف مسيرة الجمهورية العربية السورية قُدُماً على قدرتها على تجاوز تعقيدات رحلة التعافي في أعقاب الصراع. ويتعيّن دعم الاستقرار وإعادة الإعمار بإصلاحات قوية في مجال الحكم والتعاون الإقليمي والدعم الدولي. ويكون إعطاء الأولوية للمصالحة والإنصاف والمرونة الاقتصادية أمراً محورياً لضمان السلام الدائم وتعزيز التنمية المستدامة للجمهورية العربية السورية والمنطقة الأوسع. ومن شأن التصدّي للتحديات النظامية الحالية والطويلة الأجل أن يسمح للبلد بالسير نحو مستقبلٍ يسوده الاستقرار والازدهار. وبمواءمة استراتيجيات التعافي الوطنية مع الأُطُر الدولية، يمكن للجمهورية العربية السورية أن تضع الأساس لمستقبلٍ قادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

www.unescwa.org

2500038A